



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

اليمن الصهيوني الجديد وحسم القضية الفلسطينية

1 - مدخل:

لم تخرج الجولات الانتخابية الأربع تل أبيب من أزمتها السياسية الداخلية المرتبطة أساساً بمساعي نتتياهو، الإفلات من محاكمته بتهم الفساد وتلقي رشاوى وخيانة الأمانة العامة. ومع أنّ إسرائيل دخلت دوامة الانتخابات الرابعة، خلال عامين، على هذه الخلفية، إلا أن ملف نتتياهو، وإن ظل ثابتاً وحاضراً في المعارك الانتخابية المتتالية، لم يفرز أغلبية برلمانية ثابتة، لا لصالح نتتياهو ولا لصالح المعسكر المضاد له، بل زاد فقط من الاستقطاب بين معسكرين رئيسيين. وفيما يتمتع معسكر نتتياهو بتجانس سياسي في الموقف العام من قضايا الصراع، فإن المعسكر الآخر غير متجانس، وهو خليط من أحزاب يمين ووسط ويسار، لا يجمعها إلا العداء لنتتياهو والرغبة بالتخلص منه. وبالرغم من هذه الرغبة العارمة في التخلص من حكم نتتياهو إلا أن الفروق السياسية في طروحات المعسكر المناهض له حالت دون تحقيق الهدف حتى عندما حصل رئيس حزب "كاحول لفان" (ازرق ابيض)، الجنرال بني غانتس، على توصية لتشكيل حكومة بديلة بفضل أصوات النواب العرب في الكنيست. وكان بمقدور غانتس، الذي توج زعيماً للمعسكر المناهض لنتتياهو، تشكيل حكومة بديلة للأخير، لكن العنصرية البنيوية للنظام السياسي الإسرائيلي، تغلبت على الرغبة في التخلص من نتتياهو. وبفعل موقف نائبين من غلاة العنصريين في قائمة غانتس، هما يوعاز هندل (وهو مستوطن من عوفرا) وتسفي هاوزر، الذي بنى مجده على كون والده المدعي العام الإسرائيلي في محاكمة الضابط النازي أدولف أيخمان، باءت جهود غانتس بالفشل. وكان هندل وهاوزر قد أوضحا أنهما لن يقبلا بحكومة تعتمد على دعم عربي من خارج الائتلاف، وكان ذلك يعني خسارة غانتس لأغلبية 61 صوتاً (من أصل 120)، مما ذهب به إلى حكومة الطوارئ الوطنية (التي هي اليوم حكومة تصريف أعمال) تحت رئاسة نتتياهو.

نتتياهو كان قد خصص دعايته الانتخابية لاستهداف حزب "يمينا" بقيادة نفتالي بينيت، ممثل التيار الديني الصهيوني، لصالح دعم حزب اليمين الفاشي الكهاني "هتسيونوت هدتيت" (الصهيونية الدينية) بقيادة بتسلئيل

سموتريتش وشريكه الكهاني إيتامار بن غير، لتكريس هذا الحزب ممثلاً للصهيونية الدينية. وفي هذه الاثناء وقع رئيس حزب الصهيونية الدينية عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش، اتفاقية لإجراء انتخابات مشتركة مع رئيس حزب "عوتسماه يهوديت" (قوة يهودية) إيتامار بن غير وشكل العضوان البارزان في صفوف الصهيونية الدينية "كتلة مانعة" برفقة آفي معود من حزب "نوعام"، في سبيل ترسيخ حكومة يمينية وفقاً للاتفاقية الموقعة. علماً بأن أتباع "عوتسماه يهوديت" هم أنصار الحاخام العنصري المتوفى مائير كهانا، مؤسس حركة كاخ التي كانت تريد طرد العرب من إسرائيل، كما وحرّضت أيديولوجية كهانا الذي اغتيل في نيويورك سنة 1990، المجرم باروخ غولدشتاين على ارتكاب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل جنوب الضفة الغربية، التي استشهد فيها 29 مصلياً فلسطينياً سنة 1994.

العديد من المصادر المقرّبة من سموتريتش بعد توقيع هذا التحالف مع بن غير أوضح بأن حزب الليكود عمل على ضمان مقعد للنائب سموتريتش في صفوف حزب الليكود على أن يتمّ فض التحالف مع بن غير الذي شهدت مسيرته السياسية تحالفات متغيرة، إلا أن الجوانب الرئيسية لأيديولوجيته ظلّت ثابتة لديه فهو يستلهم أفكاره من الحاخام المتطرّف كاهانا، وقد خاض الانتخابات التشريعية مرشحاً في المركز الثالث على قائمة ائتلاف "الحزب الديني الصهيوني". هذه الكتلة تدعم حزب الليكود بزعامة نتنياهو الذي تشكل ولايته في رئاسة الوزراء الأطول في إسرائيل وقد بقي خلالها زعيم اليمين بدون منازع. وهاجم عضو الكنيست عوفر كيسيف النائب عن القائمة المشتركة هذه الوحدة قائلاً "غادر أعضاء الليكود في الماضي الجلسة عندما تحدث كهانا، اليوم يرفع نتنياهو كهانا إلى قمة فرحته". التحالف بين بن غير وسموتريتش قد تحقق عبر وساطة نتنياهو، عاشق العرب الجديد، وهكذا تبنى الليكود رسمياً نظرية العرق الكهاني وعناصر كهانا الذين يحرضون على قتل العرب، واليساريين ونشطاء حقوق الإنسان.

2 - من هو سموتريتش؟

وُلِدَ بتسلئيل سموتريتش في عام 1980 في بلدة حيسبين، وأمضى معظم سنوات طفولته في بلدة بيت ايل في بنيامين. ودرس في المعهد الديني "مركز هراف" وفي المدرسة الدينية في كدوميم. وقد أنهى خدمته العسكرية مساعداً لرئيس مجال المركز في شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة.

سموتريتش حاصل على درجة البكالوريوس (اللقب الأول) في القانون واجتاز بنجاح امتحان نقابة المحامين في إسرائيل. كما درس القانون العام والدولي للحصول على درجة الماجستير (اللقب الثاني) من الجامعة العبرية في القدس. وفي عام 2013 تم تعيينه زائراً رسمياً إلى منشآت الاعتقال من قبل نقابة المحامين، وفي عام 2014 تم تعيينه كعضو في الهيئة العامة لمجلس الصحافة.

سموتريتش هو واحد من مؤسسي حركة "ريغافيم" وكان مديرها. كما أدار المدرسة الدينية في كدوميم. وكان من بين مؤسسي رابطة المدارس الدينية العليا الصهيونية وكان عضواً في إدارة هذه الرابطة. كذلك كان عضواً في إدارة حركة "النهضة" (الكومميوت)، وعضواً في إدارة الخلية التعليمية في نتانيا وعضواً في إدارة المدرسة الدينية "بني حاييل" في كدوميم، المخصصة للأطفال الذين يعانون من اضطرابات الإصغاء والتركيز.

تم انتخاب سموتريتش عضواً في الكنيست العشرين كعضو عن قائمة البيت اليهودي، بعد قيام حزبه (هئاحود هلئومي - تكوما)، بخوض المعركة الانتخابية للكنيست العشرين ضمن قائمة مشتركة مع البيت اليهودي برئاسة نفتالي بينيت، كما فعل هذا الحزب في الكنيست التاسعة عشرة. وفي الكنيست العشرين شغل منصب نائب رئيس الكنيست، وعضو في اللجان التالية: لجنة المالية، لجنة الداخلية وحماية البيئة ولجنة شؤون مراقبة الدولة، وكذلك هو عضو بديل في لجنة الخارجية والأمن.

سموتريتش هو رئيس اللوبي لتعزيز وتطوير الجليل، اللوبي لتعزيز استقرار نظام الحكم، اللوبي لتشجيع التجمعات السكانية الاستيطانية، اللوبي لفرض السيادة على يهودا والسامرة، لوبي أرض إسرائيل في الكنيست، اللوبي لتشجيع الولادة في الشعب اليهودي، واللوبي لتشجيع المجتمعات والمجموعات السكانية المهمشة، وغيرها من اللوبيات. هو متزوج من رفيتال ولديه خمسة أولاد، وهو يعيش في بلدة كدوميم.

3- الصهيونية الدينية في خدمة نتياهو:

خاضت قائمة «الصهيونية الدينية» انتخابات الكنيست الـ 24 الأخيرة للمرة الأولى. وتضم ثلاثة أحزاب صهيونية يمينية فاشية، وهي: حزب «الاتحاد الوطني - تكوما» بقيادة بتسلئيل سموتريتش الذي يرأس القائمة، وحزب «عوتسما يهوديت» بقيادة إيتمار بن غفير، وحزب «نوعام» بقيادة آفي ماعوز. وتشكلت القائمة بوساطة من زعيم «الليكود»، بنيامين نتياهو، الذي قدّم وعوداً لهذه الأحزاب بمنحها مناصب وزارية إذا ما

كُلف بتأليف الحكومة، مقابل أن تدعم معسكره وتقوض الإجراءات القضائية ضده. وعزز وجود هذه القائمة فرصة نتياهو في تأليف الحكومة ، وذلك بعد تجاوزها نسبة الحسم وحصولها على 7 مقاعد. وأسهم «الليكود» في إنجاح هذه القائمة من خلال تخفيف حضوره في مستوطنات الضفة الغربية، كما وقّع نتياهو مع سموتريتش، في 10 شباط الماضي من هذا العام، اتفاقاً لتقاسم فائض الأصوات خلال الانتخابات. تدعو هذه الأحزاب الثلاثة إلى «تطبيق التعاليم الدينية وبناء الهيكل مكان المسجد الأقصى». وتتعهّد في برنامجها السياسي بالالتزام بـ«مبدأ أرض إسرائيل، وشعب إسرائيل، وفقاً للتوراة». وتدعم الاستيطان وتنادي بالقدس عاصمة ابدية موحدة لإسرائيل.

- «تكوما»

لا اختلاف جوهرياً بين الأحزاب الثلاثة سوى في درجة التطرف. فحزب «الاتحاد الوطني-تكوما» هو حزب صهيوني قومي أسس عام 1999 من ائتلاف أحزاب يمينية صغيرة، يرأسه سموتريتش. ودخل الحزب انتخابات الكنيست 21 ضمن قائمة «اتحاد أحزاب اليمين»، وخاض انتخابات الكنيست 22 و23 ضمن قائمة «يميننا». وينادي الحزب بترحيل الفلسطينيين الموجودين داخل الخط الأخضر، وضم مناطق "ج" في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، كما يتمسك بالتعاليم الدينية ويعارض المثلية الجنسية. ويدير سموتريتش «جمعية رغافيم» اليمينية المتطرفة التي تلاحق الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية والداخل المحتل.

- «عوتسما يهوديت»

أمّا حزب «عوتسما يهوديت»، فهو الحزب الأكثر جدلاً في إسرائيل؛ إذ تأسس في عام 2013 من قبل أنصار الحاخام العنصري مئير كهانا، وتصنف حركة «كاخ» بأنها إرهابية في كل من إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لأنها تحرّض على «قتل العرب واليساريين وناشطي حقوق الإنسان»، وتسببت ايديولوجية كهانا في ارتكاب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل عام 1994 على يد باروخ غولدشتاين. ويُعدّ حزب «عوتسما يهوديت» من الأحزاب المهمّشة في إسرائيل، ولم يحصل على مقاعد إلا بدخوله ضمن قائمة «اتحاد أحزاب اليمين» في انتخابات الكنيست 21. وتعهّد نتياهو بأن يمنح الحزب وزارة أو أكثر، رغم عدم وجود إجماع بين أعضاء «الليكود» على تحالف نتياهو مع هذا الحزب. وكان رئيس الكنيست وعضو «الليكود»، ياريف ليفين، من أوائل المنتقدين لإمكان انضمام الحزب إلى الحكومة المقبلة بسبب وجود فجوات بين

الحزبين. ونشرت إذاعة FM103 الإسرائيلية استطلاعاً في منتصف شباط الماضي يظهر أن 25% من الإسرائيليين يؤيدون زعيم «عوتسما يهوديت» وزيراً في الحكومة المقبلة. ومن المتوقع أن يطلب الحزب، في حال مشاركته في الحكومة، ضخّ المزيد من الأموال لبناء المستوطنات ودعم المعاهد الدينية.

– «نوعام»

الحزب الثالث في القائمة الصهيونية هو حزب «نوعام» الذي يرأسه آفي ماعوز، وقد تأسس عام 2019. ويدعو الحزب إلى تطبيق الشريعة اليهودية، ويستلهم تعاليمه من الحاخام تسفي إسرائيل تاو. ودخل الحزب في انتخابات الكنيست 22، إلا أن مرشحي القائمة استقالوا لعدم تجاوز الحزب نسبة الحسم. ويحتل ماعوز المرتبة السادسة على قائمة «الصهيونية الدينية»، وقد دعم ماعوز إقامة المستوطنات في الضفة الغربية، وهو أحد مؤسسي مستوطنة/كيبوتس «ميغdal عوز».

على الرغم مما نلاحظه من تشدد زائد من قبل قوى اليمين الصهيوني المتطرف الفاشي هذه، إلا أن المعروف عن القوى الصهيونية المختلفة تاريخياً أنها كاذبة ومخاتلة، ويمكن أن تدخل في لعبة السمسرة على حساب المواقف الأيديولوجية، ولا يوجد ضابط يلزمها لا فكري ولا سياسي سوى مصلحتها الخاصة، إضافة إلى أن قوى الحريديم ممثلة بكل من حزبي "شاس" و"يهדות هتורה" تعمل بتوجيهات من حليفها المركزي نتتياهو على فكفكة مواقف "يميننا" بزعامة بينت أولاً للعودة لحاضنته الأساسية، وكذلك الأمر مع جدعون ساعر، زعيم حزب "أمل جديد" للهدف ذاته؛ وثانياً لإقناع الصهيونية الدينية ويمينا لقبول دعم الحركة الإسلامية الجنوبية من الخارج، الجاهزة والمستعدة لتقديم العون لنتتياهو.

مع ذلك، فإن طريق تشكيل حكومة جديدة برئاسة أي من المتنافسين الرئيسيين نتتياهو وليبد محفوفة بالمخاطر والتعقيدات المختلفة، منها أولاً عدم قدرة أي منهما على تقديم الرشوة الحكومية والمالية الكفيلة بإجراء أي من قوى الاستعصاء الصهيونية؛ ثانياً إمكانية اتخاذ المحكمة قراراً ضد نتتياهو في قضايا الفساد المتهم بها، مما سيقوض فرصته مرة وإلى الأبد في تشكيل حكومة؛ ثالثاً الرغبة من قبل بينت وساعر بتصفية حسابهما مع نتتياهو، على اعتبار أن دوره في قيادة اليمين المتطرف انتهى، ويجب أن يخلي الموقع برغبته أو رغماً عنه. وقادم الأيام وحده يملك التقرير فيما ستؤول اليه الأمور في الساحة الإسرائيلية.

3 - ايدولوجيا سموتريتش وتدايعياتها:

بعد التصريحات الجديدة والتأكيدية على المواقف السابقة، التي صدرت عن زعيم الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش، يبدو أن فرص تشكيل حكومة يمينية صهيونية ما زالت تضيق، حيث أكد سموتريتش رفضه الانضمام أو حتى دعم حكومة تقبل الدعم من قائمة راعم العربية، التي يقودها منصور عباس، برغم المحاولات الصاخبة لهذا الأخير لاحتلال موقع في أسوأ لوحات السياسة الصهيونية. وأوضح سموتريتش مرة أخرى أنه لن يوافق على الجلوس في حكومة تعتمد على "مؤيدين مناهضين للصهيونية"، على حد زعمه. رغم أن الأطراف الأخرى اليمينية في تحالف نتنياهو تواصل التأكيد أن منصور عباس ليس كذلك على الإطلاق. وأضاف "لن أستسلم لانتحار اليمين ودولة إسرائيل في تشكيل حكومة مشوشة، انطلاقاً من رؤية قصيرة المدى، ستعتمد على مؤيدي الإرهاب المعادين للصهيونية وتجعلنا جميعاً رهائن". وأضاف إنه "سيكون هناك صفر شرعية لنتنياهو بتشكيل حكومة مع عباس، وصفر شرعية لـ(رئيس حزب 'يميناً'، نفتالي بينيت، و"رئيس حزب 'تيكفا حداشا'، غدعون ساعر، بوضعهما مصالهما الشخصية قبل مصلحة الدولة وإهدار فرصة تاريخية لتشكيل حكومة يمين صرف". وبالتالي دعا سموتريتش إلى "بذل أقصى الجهود من أجل إحضار بينيت وساعر إلى حكومة المعسكر القومي، كشريكين مركزيين يقودان سياسة يمينية حقيقية تحت رعاية نتنياهو. وبدلاً من التوجه إلى 'حلول' سهلة وخطيرة، على جميعنا بذل جهدنا ووقتنا من أجل ذلك في الفترة القريبة. ويتعين على نتنياهو أيضاً أن يدفع أثماناً لقاء ذلك، لكن هذه ستكون حكومة يمينية حقيقية تنفذ تعهدات كافة أحزاب اليمين تجاه جمهور ناخبها". وأوضح سموتريتش قصده بتشكيل حكومة يمين بأنها "حكومة تعزز الهوية اليهودية، وتطور الاستيطان، وتعيد القدرة على الحكم والسيادة في النقب والجليل، وتصحح جهاز القضاء، وتخرج المتسللين (طالبى اللجوء) وترمم الأحياء في جنوب تل أبيب، وتنفذ الإصلاحات المطلوبة في الاقتصاد، وأمور كثيرة أخرى".

من ناحية أخرى نقلت صحيفة "معاريف" العبرية، يوم الجمعة 2021/2/26 عن زعيم (حزب الصهيونية الدينية) سموتريتش، قوله: (ستعود "إسرائيل" إلى المستوطنات المخلاة في غزة، لا يوجد خيار)، وأضاف: إن (غزة حالياً قنبلة موقوتة لتدميرنا، ويجب تفكيكها، ولا يوجد خيار أمام إسرائيل سوى العودة إلى قطاع غزة، والأمر القائم ليس في موضع هل ستعود أم لا، بل متى ستعود). وتابع قائلاً: (منذ مغادرتنا مستوطنات غوش

قطيف، وإسرائيل تتعرض لتهديد الصواريخ، والدولة غير قادرة على تحمل تعاضم قوة "الإرهاب" وحفر الأنفاق وجرنا مرة كل بضع سنوات إلى جولات من القتال، والجمهور الإسرائيلي سيتفهم يوماً ما أنه لا يوجد خيار سوى العودة لغزة، فغزة حالياً قنبلة موقوتة لتدميرنا ويجب تفكيكها).

كلام سموتريتش بدا وكأنه موجه إلى بينيت وساعر أكثر مما هو موجه لنتنياهو. حيث قال إن "تشكيل حكومة تستند إلى القائمة الموحدة ومنصور عباس ستكون كارثة وبكاء لأجيال قادمة ولن نسمح بتشكيلها. ومن أجل فهم من هذا منصور عباس وما هي القائمة الموحدة، شاهدوا خطاب عباس قبل أربعة أيام بالعربية أمام أعضاء حزبه. وهو يذكر بعرفات (...). الذي كان يخطب بالإنجليزية خطابات سلام وبالعربية خطابات حرب". واعتبر سموتريتش أن "عباس كان وما زال داعماً للإرهاب ويحج من أجل معانقة مخربين قتلوا يهوداً، ولا يوافق على حق اليهود بالوجود كشعب في بلاده في دولة اليهود، ويواصل التمسك بالرواية الفلسطينية، التي ببساطة تتناقض مع تلك اليهودية. وهو يرى بنفسه جزءاً من الشعب الفلسطيني، وإقامة دولة إسرائيل بالنسبة له هي 'نكبة'، وهو لا يعترف بالتنازل عن هذه الرواية للحظة واحدة". وتابع أن عباس "لم يعترف بإسرائيل كدولة يهودية، ويطالب بالاعتراف 'بكلتي الروايتين'، ويحاول عملياً من خلال أسلوب المراحل العربي المعروف تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. دولة جميع قومياتها ومواطنيها. عكس الدولة اليهودية. و'تنازله' عن العنف، كمفهوم كوني وتناسبي 'من كلا الجانبين'، تكتيكي وذلك لأنه لم يرصد حتى الآن فرصة للوصول إلى ذلك الهدف المنشود بالقضاء على المشروع الصهيوني بأساليب ناعمة".

واعتبر سموتريتش أن "محاولات تبييض الحركة الإسلامية من جانب جهات معينة في اليمين تعكس عمى وقصر نظر خطير وانعدام مسؤولية سيجلب فقدان حكم اليمين لعشرات السنين المقبلة ونهاية الدولة اليهودية. وليس أقل من ذلك". وأشار إلى أن "اليمين يشكل أغلبية في الجمهور اليهودي في دولة إسرائيل، لكن ليس في المجتمع الإسرائيلي كله. ويستند حكم اليمين إلى إجماع أساسي منذ قيام الدولة بأن الأحزاب العربية، طالما أنها تكفر بكون إسرائيل دولة يهودية وتدعم إرهاب أعدائها، ليست شريكاً شرعياً لإسناد حكومة واتخاذ قرارات قومية. ليس بشكل نشط ولا بالامتناع (عن التصويت لدى المصادقة على الحكومة في الكنيست). واستثناء لذلك كان في فترة أوسلو، ونحن نلمس النتائج الكارثية لحكومة الأقلية التي شكلها رابين حتى اليوم للأسف الشديد".

أضاف سموتريتش أن "لا أحد سيفرق في المستقبل بين عباس 'اللطيف' وبين أي حزب عربي آخر وبين الخروج من الهيئة العامة للكنيست أو الامتناع عن التصويت أو التأييد وشراكة فعلية. ومن أجل أن تكون الحكومة فاعلة، ثمة حاجة إلى أغلبية في الكنيست، من أجل المصادقة على ميزانية وما إلى ذلك، والحصول على تعاون نشط من جانب الموحدة. ويعني ذلك تحويلهم إلى شركاء شرعيين رغم أنهم لا يتخلون عن طموحاتهم القومية. وكما ذكرت، تحدثت عباس في خطابه عن شعبين ورويتين. وهو لم يتنازل عن طموحه القومي ولا عن تماثله مع الفلسطينيين أعداء إسرائيل". وبحسب سموتريتش، فإن "رغبة عباس بالانضمام إلى نتنهاو مؤقتة وتتبع من خصومته الشديدة مع القائمة المشتركة. وفي المستقبل، سينضم العرب، الذين سيتحولون تحت رعاية اليمين إلى شركاء شرعيين، إلى اليسار على الأرجح. والسبب بسيط: اليمين يمنحهم المستوى المدني بينما اليسار يمنحهم المستوى القومي. وانضمام العرب إلى اليسار اليهودي سيجلب اليسار إلى الحكم لعشرات السنين. وحكم يسار - عرب كهذا سيلحق أضرارا غير قابلة للإصلاح بالدولة اليهودية وقد يحولها (...) إلى دولة جميع مواطنيها وحتى جميع قومياتها". وأضاف أن "اعتماد اليمين على عباس سيكون جريمة، ورغم أنه قد يجلب عدة سنوات أخرى لحكم نتنهاو، لكن بعد ذلك مباشرة سينقل الحكم إلى شركاء يساريين وعرب ولسنوات طويلة ولكارثة لدولة إسرائيل. وحكم اليسار هذا سيلغي في لحظة واحدة إنجازات حكومة اليمين التي ستشكل هنا ربما في الأسابيع القليلة، وسيدمر مبادئ الدولة اليهودية ويحول (...) دولة إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها وجميع منصريها في حدود أسماها آبا إيبان 'حدود أوشفيتز'. وتابع أنه "ينبغي أن يكون المرء ساذجا، إن لم يكن غبيا، كي يعتقد أن عباس سيسمح بإصلاحاتنا في جهاز القضاء، وتسوية الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة)، وإخراج المتسللين... إلخ. وهذه ستكون في الحد الأقصى حكومة جمود يؤدي فيها عباس دور باراك/ليفني/كلون الذين شكلوا ذريعة لنتنهاو من أجل لجم خطوة يمينية حقيقية". وختم سموتريتش منشوره بأنه "أنتظر اليوم الذي ينشئ فيه عرب إسرائيل من داخلهم حركة تتخلى عن الأمل بتحقيق طموحات قومية في أرض إسرائيل وتطلب العيش بشراكة مدنية شخصية في دولة يهودية. وحركة كهذه لن تحتاج إلى حزب عربي وإنما تندمج بصورة طبيعية في الأحزاب الإسرائيلية العامة، تماما مثلما تندمج الطائفة الدرزية في جميع أحزاب الطيف السياسي الإسرائيلي. والقائمة

الموحدة بعيدة عن ذلك بأفكارها بسنوات ضوئية. وتوجد في المجتمع العربي اليوم أكثر من براعم في هذا الاتجاه، ومعانقة منصور عباس ستقطعها وتشكل صفة على وجنة العرب الشجعان الذين يقودونها".

4 - التحولات السياسية بعد الانتخابات:

عشية الرابع من حزيران 1967م عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة، كان السؤال المركزي الذي يورق القيادة السياسية والعسكرية والأمنية في إسرائيل: "ما هو مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ ماذا نعمل بسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ كيف نواجه دول العالم الحر التي أقرت ميثاق روما 1998 ومحكمة الجنايات الدولية واتفاقيات جنيف الرابعة عام 1949 والقانون الدولي الإنساني؟ وقتها طرح حزب العمل الإسرائيلي للخروج من هذه الورطة السياسية والعسكرية الدولية "حل الدولتين" وبقي هذا الحل مطروحا حتى فترة إيهود براك عام 2000 وبعدها تسلم نتتياهو وشارون وحزب الليكود تحديدا واستمر في طرح أيديولوجيا حزب العمل حتى جاء ترامب وذهب هذا الطرح بلا رجعة ومن ثم اعلن نتتياهو "لا يوجد هناك شعب فلسطيني بل يوجد اقلية فلسطينية لها حقوقها المدنية و الاقتصادية وكتب مع صديقه ترامب سيناريو ما يعرف بصفقة القرن التي أيضا ذهبت الى مزابل التاريخ بلا رجعة ومعها ترامب ومشاريع التطبيع.

لقد أصر نتتياهو على رفضه لحل الدولتين عندما أعلن ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وأعلن بومبيو أن المستوطنات شرعية ولا تنتهك القانون الدولي ورفع نتتياهو هذا الشعار المزيف في حملاته الانتخابية السابقة حتى جاءت الجولة الرابعة من انتخابات الكنيست لتحدد وترسم خارطة السياسة الحزبية في إسرائيل والتي رفضت طرح نتتياهو وعادت إلى المربع الأول من خلال طرح زعيم حزب "يوجد مستقبل" يائير لبيد بان "حل الدولتين" هو الإطار الصحيح لتسوية القضية الفلسطينية. وفي ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية يمكن قراءة النتائج وتحليلها على النحو التالي من خلال مجموعة من الأسئلة المهمة: ما هي أهم المتغيرات السياسية في خارطة السياسة الإسرائيلية؟ كيف أعادت القضية الفلسطينية رسم خارطة الحزبية الإسرائيلية من جديد؟ ما هو موقف الناخب الإسرائيلي من القضية الفلسطينية رغم تغييرها في البرنامج الانتخابي الإسرائيلي؟

- أولاً على مستوى اليمين الإسرائيلي:

كانت الانتخابات الإسرائيلية السابقة ونتائجها وتشكيل الحكومة الإسرائيلية بين حزب الليكود بزعامة نتنياهو وحزب أزرق أبيض بزعامة غانتس تمثل اليمين الصهيوني الذي رفض حل الدولتين وتمسك بطرح ترامب الفاشل سياسياً وكانت النتيجة في الانتخابات الحالية تراجع اليمين على الرغم من انضمام اليمين الصهيوني المتطرف بزعامة سموتريتش و ايتمار بن غير ولكن انخفض تمثيل نتنياهو وحزب الليكود من 36 مقعداً الى 30 مقعداً مع استمرار اليمين المتطرف الذي كان موجوداً في الانتخابات السابقة ورفض حزب الليكود سواء بعدم اعتماد حل الدولتين أو بسبب رفضه لمشروع الضم والتوسع لأنه يعلم أن قرار الضم يصدر من البيت الأبيض وليس من تل أبيب لأنه لا يستطيع مواجهة المنظمات الدولية التي تعني بحقوق الإنسان وفي مقدمتها محكمة الجنايات الدولية في لاهاي والقانون الدولي الإنساني.

- ثانياً: اليسار الإسرائيلي ووسط اليسار:

لقد راهن نتنياهو على وفاة حزب العمل بعد انضمام عمير بيرس إلى حكومته و الفاشل أيضاً سياسياً ولكن حزب العمل عاد بقوة وحصل على 7 مقاعد في الانتخابات الحالية بعد تمثيله 3 مقاعد في الانتخابات السابقة كما راهن على زوال حزب أزرق أبيض وعدم تجاوز حزب ميرتس اليساري نسبة الحسم و لكن النتائج جاءت على عكس توقعات نتنياهو وكانت نتيجة صادمة له حيث أن جيل الشباب الجديد ذهب إلى اليسار وكان مجموع الناخبين الجدد من الشباب 143 ألف صوت وقد حصل حزب العمل وميرتس من أصوات الشباب ما يعادل 100 ألف صوت وهذا يعني أن القضية الفلسطينية عادت من جديد إلى الواجهة السياسية الإسرائيلية ورغبة الشباب الإسرائيلي في تطبيق حل الدولتين. أما بيني غانتس زعيم أزرق أبيض ومعه اشكنازي الغائب عن المشهد السياسي الجديد فقد تراجع عن قبوله بطرح نتنياهو وأعلن قبوله مع اشكنازي وزير الخارجية الحالي بحل الدولتين وعرف أن الحلول السياسية لا تفرض على الشعوب الثائرة والمناضلة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني بقوة ترامب وعصاه الغليظة التي استعملها ضد دول التطبيع.

- ثالثاً: الفريق اليميني المعادي لنتنياهو:

وهذا الفريق ممثلا في ليبرمان وجدعون ساعر ويتزعمهم نفتالي بينت فانهم جميعا وفي مقدمتهم بينت يعلم تماما أنه إذا ما أراد أن يكون رئيسا للحكومة الإسرائيلية العتيدة فعليه أن يتخلى عن أفكاره الصهيونية ويعود إلى القضية الفلسطينية وحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال حل الدولتين وهناك الكثير من الإسرائيليين الذين يؤكدون أن نفتالي بينت أقرب إلى حل الدولتين من طرح نتنياهو إذا وصل إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

رابعا: الأحزاب العربية:

ربما كانت القضية الفلسطينية وانهاء الاحتلال ورفض التطبيع أهم الشعارات التي رفعتها القائمة المشتركة في الانتخابات الماضية وحصلت على خمسة عشر مقعدا وكانت الجماهير العربية خلف الهوية الوطنية الفلسطينية والانتماء إلى الرواية الفلسطينية الحقيقية التي تؤكد على فلسطينية الأرض والانسان الفلسطيني بموروثه الثقافي والاجتماعي والسياسي لهذه الأرض المقدسة. وعندما أرادت القائمة العربية الموحدة طرح مشروع احتياجات العرب المدنية وتوفير بعض المكاسب عبر مجموعة من الوعود من قبل نتنياهو في مواجهة الجريمة المنظمة وعصابات السلاح في المجتمع العربي في إسرائيل انقسمت الجماهير بين عزوفها ومقاطعتها للانتخابات وبين الانقسام بين الأحزاب العربية وكانت النتيجة خسارة الأحزاب العربية أربعة مقاعد في الانتخابات الحالية. وأخيرا ... يبدو أن القضية الفلسطينية هي من ترسم الخارطة السياسية في المرحلة القادمة في إسرائيل ولأول مرة يحدد أحد الأحزاب العربية من يرأس الحكومة الإسرائيلية الجديدة وشكل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، أما انضمام منصور عباس إلى اليمين الإسرائيلي والصهيونية الدينية المتطرفة وهذا مستحيل وأما الانضمام إلى اليسار ووسط اليسار وهذا أيضا مستحيل أمام السياسة الإسرائيلية تجاه الجماهير العربية التي لا بد من تغييرها والاعتراف بالعرب كقوة سياسية اجتماعية وجزء من المجتمع الإسرائيلي أو الذهاب إلى انتخابات خامسة وهذا ما يطمح له نتنياهو حتى يستمر في رئاسة حكومة انتقالية لمدة عام آخر ينتظر معجزة من السماء تتقذه من المحاكمة.

في هذه الأثناء تحاول الكتلة المعارضة لنتنياهو القيام بكل ما في وسعها للحصول على تفويض من الرئيس الإسرائيلي لتشكيل الحكومة بعد انتهاء فترة نتنياهو، لأنه إذا تم تمرير التفويض لتشكيل الحكومة مباشرة إلى الكنيست، فسيكون من الصعب حشد التوقعات التي تشمل أعضاء القائمة العربية الموحدة، أو القائمة العربية

المشتركة، وفرصة أداء الحكومة اليمين عن طريق الامتناع عن التصويت ستكون أكبر. وعلى الرغم من هذا التقدم، تبقى مخاوف الأحزاب الدينية في محلها، بحسب مراقبين، إذ لا يكفي انضمام بينيت للائتلاف للوصول إلى أغلبية 61 نائباً، وسيكون على نتتياهو إيجاد مخرج بشأن الصوتين المتبقيين، إما عن طريق إقناع قائمة «الصهيونية الدينية» المتطرفة بالحصول على دعم «القائمة العربية الموحدة» أو بإقناع جدعون ساعر، زعيم «أمل جديد» بالانضمام إلى الائتلاف.

5 - "خطة حسم" القضية الفلسطينية:

دفعت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في آذار 2021 قضية الأحزاب العربية إلى مركز الجدل السياسي الحاصل داخل معسكر اليمين الصهيوني. ولأول مرة يبدي حزب عربي، وهو القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس، عدم تحفظه من التحالف مع اليمين الصهيوني، فيما قد يبدو أحد مخارج تشكيل حكومة برئاسة بنيامين نتتياهو. وبينما أن نتتياهو قادر ببراغماتيته الانتهازية على التحول والانتقال من ذلك القائد الصهيوني اليميني الذي يشيطن الناخب العربي (كما حصل في انتخابات الكنيست العام 2015)، إلى "أبو يائير" الذي يرتشف القهوة بصحبة أصدقائه العرب، إلا أن هناك أصواتاً يمينية أخرى تنظر إلى الناخب العربي كتهديد استراتيجي لا يمكن التهادن معه. فقد أغلق بتسلئيل سموتريتش، رئيس قائمة الصهيونية الدينية، الباب الذي تركه نتتياهو موارياً لانضمام القائمة العربية الموحدة لحكومة يعمل على تشكيلها. وفي السادس من نيسان 2021، أعلن سموتريتش أنه "ممنوع منعاً باتاً إقامة حكومة بدعم من القائمة العربية الموحدة". وما جاء على لسان سموتريتش هو تكرار لخطة الترانسفير التي تبناها الوزير العنصري رحبعام زئيفي سابقاً، وتعكس حقيقة الموقف الصهيوني من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والذي عبّر عنه بشكل واضح وصريح رئيس الحكومة بنيامين نتتياهو خلال المؤتمر الصحفي مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي عقد يوم 2017/2/15م وجاء فيه: "اليابانيون من اليابان والصينيون من الصين مثل اليهود من يهودا".

من الواضح أن موقف سموتريتش الذي يشاركه فيه معظم أحزاب اليمين الجديد، لا ينبع من مجرد عداوة ساذج للعرب، وإنما يعبر عن نوع جديد من التنظير السياسي المستند إلى أيديولوجيا دينية واضحة المعالم. فعلى العكس من نتتياهو الذي يهتم أكثر باستمرار فترة رئاسته للحكومة كطوق نجاة وحيد من السجن الذي يتهدده،

فإن سموتريتش يعتقد بأن إقامة حكومة بدعم القائمة العربية الموحدة قد يعود بأبعاد كارثية على مستقبل العملية السياسية داخل إسرائيل وقد لن يتمكن اليمين من السيطرة عليها على المدى البعيد. من جهة، تطبيع العلاقة مع الناخب العربي لدرجة السماح له باداء دور بيضة القبان في تشكيل أي حكومة إسرائيلية من شأنه أن يزيد من إقبال العرب على التصويت، وبالتالي قد يرتفع عدد مقاعدهم في الجولة الانتخابية المقبلة إلى 18-20 مقعداً، من جهة أخرى. وبحسب سموتريتش، هذا يعني ترجيح كفة اليسار الإسرائيلي وزيادة حظوظه بالعودة إلى الحكم لأن العرب سيتحالفون معه في المستقبل لا محالة.

يترأس سموتريتش حزب "الاتحاد القومي" (وهو أحد مكونات القائمة الصهيونية الدينية) والذي يعتبر أحد ألوان التيار الحردلي (اختصاراً للتيار الحريدي ليثومي، أي الديني القومي) الذي يعود بتعاليمه إلى الحاخام أبراهام كوك، المنظر الديني لفكرة الخلاص التي تعني إن إقامة أرض إسرائيل، وتفرد اليهود في الحكم عليها، هي إحدى مقدمات الخلاص الديني، بيد أن الحردلية تأخذ هذه الرؤية الخلاصية إلى ميدان الفعل السياسي الصهيوني وتسخر المنظومة الاستعمارية في تعجيل الخلاص. فاحتلال الضفة الغربية، على سبيل المثال، يعتبر خطوة لا يمكن التنازل عنها كونها الطريق الصحيح لإقامة دولة إسرائيل على كامل ترابها. وكزعيم ومنظر يمثل الصهيونية الدينية، نشر سموتريتش في العام 2017 مقالة بعنوان "خطة الحسم: مفتاح السلام يكمن لدى اليمين الإسرائيلي"، وفيها عرض رؤيته لحل القضية الفلسطينية مرة واحدة وإلى الأبد. في بداية "خطة الحسم" هذه يطرح سموتريتش سبيلين لحل ما يسميه "المشكلة الفلسطينية". الأول: أي فلسطيني (من سكان الضفة الغربية) يرغب بالتنازل عن طموحاته القومية، يمكنه البقاء والعيش كفرد داخل دولة إسرائيل اليهودية. لكنه لن يكون مواطناً سياسياً كامل الحقوق، وإنما مقيماً ذا حقوق اجتماعية واقتصادية وصحية وحسب. وبشكل مشابه، تسعى الصهيونية الدينية إلى تقليص أظافر الأحزاب العربية التي، بالنسبة لها، باتت تتجراً على المشاركة في صياغة وجه الحكومة، وتتطلع إلى التدخل الفاعل في الحكم الذي لا بد وأن يبقى حكراً على اليهود.

الحل الثاني: من لا يرغب بالتنازل عن هويته ومشروعه القومي، فإن الشعب اليهودي سيساعده على الهجرة إلى أي دولة عربية حيث يمكنه أن ينمي مشاعره القومية بحرية مطلقة. ويعتبر هذا الحل آخر مشروع ترانسفير صهيوني طُرح للنقاش مؤخراً وبشكل جدي. وسموتريتش يؤمن إيماناً قاطعاً بمشروع الترانسفير كحل

عملي قد لا يكون ثمة مناص منه في المستقبل القريب. ومع أن "خطة الحسم" تستهدف حسم الصراع مع فلسطيني الضفة الغربية، إلا أنها بين يدي سموتريتش قد لا تستثني فلسطيني الداخل (عرب 1948). وقد عبر سموتريتش عن هذا الموقف بشكل صريح في رده على النائب أحمد الطيبي في نيسان 2020 إثر حادثة الحاخام شموييل إياهو. فالياهو، باعتباره حاخام مدينة صفد، رفض تأجير عقارات للمواطنين العرب في إسرائيل معتبراً أن أرض إسرائيل هي ملكية الشعب اليهودي. وعندما اعترض الطيبي على هذه الأقوال العنصرية التي لا يجب أن تأتي على لسان "رجل دين"، ثارت حفيظة سموتريتش وقال إن من لا يعترف بأن أرض إسرائيل هي ملكية حصرية للشعب اليهودي "عليه أن يغادر هذه البلاد. الحاخام شموييل وتلاميذه ومن بينهم نحن في الصهيونية الدينية سنعمل على تسهيل هذه المغادرة".

يطرح سموتريتش هذين الحلين (التنازل عن القومية الفلسطينية كشرط للاستمرار في العيش في الضفة مقابل الاحتفاظ بالطموحات القومية وبالتالي الترانسفير) باعتبارهما الأكثر معقولة وقابلية للتطبيق. وفي حال إغفالهما، فإن إسرائيل ستكون أمام شلال من الدم بفعل الصراع القومي الذي لا حل له. ولأن هذا الخطاب يعتبر مغادرة لفكرة حل الدولتين التي استمكت اليمين الإسرائيلي التقليدي "الغبي"، فإن سموتريتش يسوق ثماني نقاط توضيحية لا تخفي أبداً ثقافته الاستعمارية والاستشراقية المجبولة بعنجهية المستوطن الذي يحمل بندقية في يد وفي يده الأخرى قدومه ليزرع الأرض:

- 1) حل الدولتين هو أمر غير واقعي وغير قابل للتطبيق.
- 2) الهويتان القوميتان الإسرائيلية والفلسطينية تقفان على طرفي النقيض ولا يمكن أن تتعايشا معاً.
- 3) المشروع الصهيوني هو أكثر مشروع أخلاقي على سطح الوجود من عدة جوانب. أولاً، إسرائيل هي تحقيق للرؤية التوراتية التي تحظي بإجماع العالم. ثانياً، استطاعت إسرائيل جلب الازدهار والنمو على العكس من دول أخرى.

- 4) التهديد الذي تواجهه إسرائيل هو تهديد منقطع النظير. لذا، على الحل أن يكون كذلك منقطع النظير.
- 5) الاعتقاد بأن "اليأس يولد العنف والإرهاب" هو مقولة خاطئة تماماً. وهنا يضع سموتريتش نفسه في المعسكر المقابل لنتنياهو الذي يعتقد أن "السلام الاقتصادي" من شأنه أن يخفف من اليأس المعيشي، ويخلق

مصالح مادية لدى الفلسطينيين تجعلهم يدفعون باتجاه إنهاء المقاومة. في المقابل، يعتقد سموتريتش بأن المقاومة الفلسطينية لا تنطلق من اليأس وإنما "الأمل" بأنه يمكن للفلسطينيين إقامة دولة. وعليه، يدعو سموتريتش إلى قتل هذا الأمل بأسرع وقت.

6) يعتقد سموتريتش بأن طمس الهوية القومية للفلسطينيين وإنهاء طموحاتهم ببناء دولة هما من الأمور الممكنة جداً، على العكس من آراء بعض أطراف اليمين التقليدي والذين يشككون في هذه الامكانية.

7) يحاول سموتريتش تبرير هذا "الحسم" السياسي الذي سيقضي على فكرة حل الدولتين من خلال استبطان فلسفة أخلاقية نفعية تقيس أخلاقية الأفعال من خلال الحكم على نتائجها ومخرجاتها. فهو يقارن الظروف المعيشية في قطاع غزة قبل الانسحاب الإسرائيلي مع تلك الظروف التي سادت بعده من حيث نقص الكهرباء والمياه والمستوى المعيشي. وعليه، لئن كان "قتل" الهوية القومية للفلسطينيين أمراً لا أخلاقياً من حيث المبدأ، إلا أن استيعاب الفلسطينيين كأفراد بدون طموحات قومية داخل دولة إسرائيل قد يعود بالازدهار على حياتهم، وبالتالي فإن النتائج الإيجابية لـ"خطة الحسم" هي التي تبرر أخلاقية الخطة.

8) على العكس من التقارير العسكرية الإسرائيلية حول التكلفة الباهظة لضم مناطق "ج"، إلا أن سموتريتش يعتقد بأن تكلفة الضم (وهنا المقصود كل الضفة الغربية وليس فقط مناطق "ج") ستكون أوفر بكثير من تكاليف الاستمرار في إدارة الصراع مع الفلسطينيين لما يحمله ذلك من تكاليف أمنية واستخباراتية بالإضافة إلى التكاليف الجسدية.

هذه هي المرتكزات الأساسية التي يستند إليها الفكر السياسي لليمين الجديد بشكل عام، والصهيونية الدينية بشكل خاص. ومهما يكن من أمر، فإن المثير في "خطة الحسم" ليس موضوع الترانسفير رغم خطورته، وإنما المرتكزات الثمانية التي طرحها سموتريتش والتي قد تشكل الفكر السياسي لليمين الجديد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

لقد طرح سموتريتش هذه الخطة عندما كان حزبه جزءاً من تكوينات "البيت اليهودي" في العام 2017، قبل أن ينشق ويشكل قائمة الصهيونية الجديدة والتي تجمع كلا من حزب تكوما (برئاسة سموتريتش) وعتسما يهوديت (برئاسة إيتمار بن غفير) وحزب نوعام القومي اليهودي (برئاسة آفي معوز). وقد يختلف سموتريتش مع حزب يمينا (برئاسة نفتالي بينيت) أو باقي أطراف اليمين الإسرائيلي الحريدي والعلماني وغيرهم حول

قضايا إسرائيلية داخلية تتعلق بشكل الدولة وعلاقة الدولة بالدين وغيرها؛ لكنهم قد لا يختلفون في المستقبل المنظور حول هذه المرتكزات الأساسية والتي ستلقي بظلالها على القضية الفلسطينية. أما بالنسبة للقائمة العربية الموحدة، فإن اليمين الجديد ما يزال يصفها باعتبارها حزبا متطرفا "إرهابيا"، على الرغم من الجسور التي مدها منصور عباس بينه وبين اليمين الصهيوني. فمع أن عباس صرح بأن ما يجمعه مع الإسرائيليين أكثر بكثير مما يفرقهم، في إشارة إلى استعداده للاندماج كمواطن كامل تحت رعاية الدولة الإسرائيلية، إلا أنه في الخطاب نفسه طالب الإسرائيليين، ربما لحفظ ماء الوجه أمام جمهوره العربي، بضرورة اعتراف المؤسسة الرسمية في إسرائيل بوجود روایتين اثنتين داخل حدود الدولة. وبحسب سموتريتش، المطلوب من منصور عباس هو التكر بشكل كلي للرواية الفلسطينية قبل أن يتم قبوله كلاعب سياسي في صناعة شكل الحكم.

إن حركة سموتريتش تعد إحدى مركبات حزب "البيت اليهودي" الذي يرأسه وزير التعليم نفتالي بينيت، ويتلخص مشروعه السياسي بتصفية القضية الفلسطينية، من خلال فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة وتكثيف الاستيطان وحل السلطة الفلسطينية وتشجيع الفلسطينيين على الهجرة إلى خارج فلسطين التاريخية. وقد قال سموتريتش لإذاعة هيئة البث العام "كان" إن "الشعب اليهودي هو شعب مميز يحتاج للعيش وفقا للتوراة". وأضاف إن ما يقصده هو السيطرة التدريجية وطويلة المدى للشريعة اليهودية: "لا شيء يحدث على الفور ولا شيء يحدث بالإكراه". وأضاف "عندما نتحدث عن قوانين التوراة فهناك الكثير من الأمور. أنا أعتقد أن قوانين التوراة المالية أفضل بكثير [من قوانيننا]. علينا منح المحاكم الحاخامية مكانة أعلى". وعندما سُئل عما إذا كان يدعو لـ"دولة هلاخاه"، أي دولة الشريعة، رد سموتريتش: "أنت تلقي بتعبير مخيف في الهواء. إن قوانين التوراة أفضل بكثير من 'دولة الهلاخاه' التي أسسها أهارون باراك"، في إشارة منه إلى رئيس المحكمة العليا الأسبق المثير للجدل الذي يرتبط اسمه ارتباطا وثيقا بالخط "الناشط" الذي يتبعه نظام القضاء الإسرائيلي، والذي طالما كان هدفا لغضب اليمين. وأضاف "لماذا 'دولة الهلاخاه' التي حدد أهارون باراك قوانينها مقبولة"، وتابع: "بالطبع على المدى البعيد أود أن أرى دولة إسرائيل تتصرف وفقا لقوانين التوراة. سيحدث ذلك عندما تريد الأمة ذلك، وأنا واثق بأنها ستفعل ذلك عندما ترى كيف أن قانون التوراة عادل وإنساني". وقال إن على إسرائيل العودة إلى "أيام الملك داوود، مع مواءمة ذلك مع الحياة في العام 2019".

من الواضح أن موقف سموتريتش الذي يشاركه فيه معظم أحزاب اليمين الجديد، لا ينبع من مجرد عداً ساذج للعرب، وإنما يعبر عن نوع جديد من التنظير السياسي المستند إلى أيديولوجيا دينية واضحة المعالم. على العكس من نتتياهو الذي يهتم أكثر باستمرار فترة رئاسته للحكومة كطوق نجاة وحيد من السجن الذي يتهدده، فإن سموتريتش يعتقد بأن إقامة حكومة بدعم القائمة العربية الموحدة قد يعود بأبعاد كارثية على مستقبل العملية السياسية داخل إسرائيل وقد لن يتمكن اليمين من السيطرة عليها على المدى البعيد. من جهة، تطبيع العلاقة مع الناخب العربي لدرجة السماح له بلعب دور بيضة القبان في تشكيل أي حكومة إسرائيلية من شأنه أن يزيد من إقبال العرب على التصويت، وبالتالي قد يرتفع عدد مقاعدهم في الجولة الانتخابية المقبلة إلى 18-20 مقعداً، من جهة أخرى. حسب سموتريتش، هذا يعني ترجيح كفة اليسار الإسرائيلي وزيادة حظوظه بالعودة إلى الحكم لأن العرب سيتحالفون معه في المستقبل لا محالة. وكشف سموتريتش أن خطته مستوحاة من "الإنداز" الذي بعث به النبي يوشع بن نون عشية اقتحامه مدينة أريحا قبل ألفي عام؛ ويقول إن يوشع بن نون أنذر أهل أريحا بأنه "من هو مستعد بالتسليم بوجودنا هنا فليسلم بذلك، ومن يريد المغادرة فليغادر، ومن يختار القتال فعليه أن ينتظر الحرب". ودافع سموتريتش عن خطته السياسية، التي تتركز في جوهرها على التطهير العرقي للفلسطينيين، زاعماً أن «إسرائيل» ستبقى من خلال هذه الخطة دولة ديمقراطية، ومؤكداً أنه لا يوجد فرق جوهري بين (خطة الحسم) التي طرحها والبرنامج السياسي لرئيس الحكومة، بنيامين نتتياهو. ونقلت صحيفة "هآرتس" عنه قوله: "أيضاً نتتياهو لن يمنح الفلسطينيين السيطرة على الحدود والأجواء البرية والبحرية. كما أنه لا يعطيهم جيشاً، ولا يوجد لهم الحق بالتصويت لبرلمان صاحب سيادة".

لقد حظيت "خطة الحسم" هذه بدعم نتتياهو، الذي بعث بتحية مسجلة لمؤتمر الحركة خلال مناقشة الخطة والتصديق عليها، والذي تم بغياب رئيس حزب "البيت اليهودي" نفتالي بينيت. لكن الكثير من أعضاء الحزب شاركوا الاتحاد الوطني المؤتمر وإطلاق مشروع الترانسفير (الترحيل). وتهدف الخطة لشطب الرواية الجماعية للفلسطينيين مقابل فرض الرواية الإسرائيلية، والغرس في ذهنية الفلسطيني بأنه لن تُقام له بأي حال من الأحوال دولة أو سيادة عربية في "أرض إسرائيل". وتقتصر الخطة على الفلسطينيين ثلاثة بدائل: الأول أن يتنازل الفلسطينيون عن الحقوق الديمقراطية، ويمتنعوا عن تحقيق تطلعاتهم الوطنية، مع السماح لهم بالعيش في (دولة اليهود)، لكن من دون السماح لهم بالتصويت في الانتخابات والمشاركة السياسية في

الكنيست. والبديل الثاني للخطة، هو الترانسفير لكل من يرفض المقترح الأول والعيش في (الدولة اليهودية) بموجب الشروط التي يتم تحديدها، بحيث تقترح حركة الاتحاد الوطني على كل فلسطيني يريد الهجرة ويقبل بالترانسفير، المساعدة المالية بغية توطينه في الدول العربية. ومن يرفض، فإن البديل الثالث سيكون القمع والتصفية من قبل قوات الأمن الإسرائيلية في حال قرّر مواصلة مقاومة الاحتلال الصهيوني. ويتحدث سموتريتش عن إقامة جهاز إسرائيلي لتشجيع هجرة الفلسطينيين الذين يطالبون بتطبيق تطلعاتهم القومية. وهو مقتنع بأنه بالإمكان قمع التطلعات القومية الفلسطينية، وأن "أمرًا كهذا نجح بشكل ممتاز مع عرب أرض إسرائيل لدى إقامة دولة إسرائيل، وينبغي أن ينجح هذا الأمر في يهودا والسامرة أيضا". وقال سموتريتش: إنه لن يكون هناك سلام بين إسرائيل والفلسطينيين "طالما سيبقى المفهوم الأصلي، الذي بموجبه فرض على هذه البلاد أن تحوي مجموعتين سكانيتين لديهما تطلعات قومية متناقضة"؛ وأضاف: "يوجد هنا مكان لتقرير المصير وتحقيق التطلعات القومية لشعب واحد فقط، هو الشعب اليهودي؛ هذا عادل وأخلاقي، وهو ما سيحدث. وهذا ليس قابلاً للتفاوض، وسأقتل أملهم بتطلعات قومية. فلسطينيون؟ ليس هنا، وليس على حسابنا"، داعياً إلى فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية بأكملها. يُشار في هذا السياق إلى أن رئيس "البيت اليهودي"، نفتالي بينيت، يطالب بفرض السيادة الإسرائيلية على المنطقة "ج" التي تعادل مساحتها 60% من مساحة الضفة الغربية، والغالبية الساحقة من أراضي هذه المنطقة هي تحت نفوذ المستوطنات أو مناطق عسكرية مغلقة. بينما خطة سموتريتش تدعو إلى حلّ السلطة الفلسطينية، وإقامة "الحكم الذاتي للضفة الغربية"، بحيث يكون مقسماً إلى ستة أُلوية إقليمية، هي الخليل وبيت لحم ورام الله وأريحا ونابلس وجنين، ولا يكون للفلسطينيين حقّ الانتخاب للكنيست.

من جهة أخرى، دعا ما يسمّى بـ "المركز الدولي اليهودي الإسلامي للحوار" إلى مؤتمر سيعقده، تحت عنوان "مؤتمر الخيار الأردني - الأردن هي فلسطين"، في "مركز تراث مناخيم بيغن" في القدس، وبحسب الدعوة لهذا المؤتمر، فإن هدفه هو "الإعلان عن حكومة الظل الأردنية برئاسة المعارض والمفكر والسياسي الدكتور مضر زهران"، وأن ذلك يأتي "تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية في الأردن". وفي أعقاب جولة الوفد الأمريكي الذي يجهد لرسم معالم (صفقة القرن) التي تهدف إلى إنجاز تسوية تصفوية للقضية الفلسطينية بغطاء إقليمي، قال ننتياهو، في الذكرى الخمسين للاستيطان في الضفة الغربية: "الضفة الغربية مستقبلنا... نحن هنا لنبقى"

... "لن تُفكك أية مستوطنة ولن يُرحل أيّ مستوطن" ... وواضح أن جوهر هذا الموقف يقوم على رفض (حلّ الدولتين) الذي قال نفتالي بينيت، زعيم البيت اليهودي المشارك في حكومة نتنياهو، إنه دُفن مع الاعلان عن فوز ترامب بالرئاسة الأمريكية. هذا مع عدم إغفال تصريحات "إيليت شاكيد"، وزيرة العدل السابقة في حكومة نتنياهو وعضو حزب "البيت اليهودي" والمعروفة بعداها السافر للفلسطينيين، والتي تقف وراء مجموعة القوانين العنصرية التي قدّمتها أو شاركت في تقديمها، حيث ادت دوراً مهماً في مصادقة حكومة العدو على مقترح قانون القومية ، الذي يقضي بتعزيز ما يُسمّى الطابع اليهودي لدولة «إسرائيل»، باعتبارها "البيت القومي للشعب اليهودي".

شاكيد معروفة بتحريضها الشارع اليهودي على "إبادة جماعية للفلسطينيين" وذبح أمهاتهم "لأنهن ينجبن مقاتلين"، وعلى قتل أطفال الفلسطينيين، واصفة إياهم بالثعابين الصغار؛ والتي على وقع مواقفها أقدم المستوطنون على إحراق الطفل الفلسطيني أبو خضير، في العام 2014.

بالتالي إن العدو الصهيوني يسير حثيثاً لتنفيذ خطته. وما تعاطيه مع التحركات السياسية إلا للالتفاف عليها وإفراغها من أيّ مضمون يمس جوهر الموقف الصهيوني اليميني المتشدد، الذي لا يرى للفلسطينيين أية حقوق سياسية .. على "أرض إسرائيل" "التاريخية"! وما يسعى له العدو هو شراء المزيد من الوقت، لاستكمال أهدافه في الضفة الغربية، عبر "تسمين" المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين، وفرض التهويد و"الأسرلة" كحقائق واقعية وثابتة، في ظلّ إدارة أمريكية تبنت وجهة نظر رئيس وزراء الاحتلال " بنيامين نتنياهو"، ومواقفه بالكامل؛ وهو ما يتضح من الأفكار والمقترحات التي تتضمنها الورقة الأمريكية التي يجري الحديث عنها، حيث أن "أقصى" ما تقترحه الولايات المتحدة على الجانب الفلسطيني في المرحلة الحالية، هو "حكم ذاتي كامل، وليس حلّ الدولتين"؛ فخيار "حلّ الدولتين" غير واقعي بالنسبة للإدارة الأميركية السابقة، التي لم ترد مواجهة نتنياهو بأيّ حال من الأحوال، وهي طلبت من الطرف الفلسطيني إظهار الليونة بحجة أن ظروف الفلسطينيين الداخلية والأوضاع الإقليمية لا تسمح بتقديم تنازلات كبيرة لهم.

وتوقعت الخطة الأميركية من "إسرائيل" تقديم بعض التنازلات، من ضمنها تسليم أجزاء من مناطق "ج" و"ب" للفلسطينيين، مع منحهم تسهيلات اقتصادية، لصرفهم عن المطالب السياسية. واعتقدت الإدارة الأميركية

السابقة أنها تستطيع الضغط على الفلسطينيين لقبول مقترحاتها، عبر ما يسمّى "الحلّ الإقليمي"، مستعينة بحلفائها من الحكّام العرب .

يبدو من كلّ ما تقدم أن خيارات الجانب الفلسطيني تضيق مع الوقت، وأن فرص تطبيق حلّ الدولتين تكاد تنعدم. فيما قيادة السلطة ترى أن أيّ حلّ للقضية الفلسطينية يجب أن يقوم على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها شرقي القدس المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس المحتلة؛ مع إمكانية القبول بتعديلات طفيفة على الحدود وبنفاق الطرفين، وإيجاد حلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الشرعية الدولية، خاصة القرار 194. لكن كلّ هذا غير وارد عند الصهاينة والأمريكيين. فخيار التسوية الذي مضى على تبنيّه عقود من الزمن ثبت أنه عقيم، وأنه كان خياراً كارثياً على الشعب الفلسطيني، حيث قدّم التضحيات طوال مراحل إنجاز التسوية المستحيلة أضعاف ما كان يمكن تقديمه في ظلّ خيار الكفاح المسلح ومواصلة مقاومة الاحتلال وفرض التنازلات عليه تحت ضغط الميدان.

6 - داعش اسرائيل في السلطة:

لقد انجلت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي عقدت للمرة الرابعة خلال عامين يوم الثلاثاء 23 آذار 2021، عن انتصار كبير لحركات اليمين الإسرائيلي الدينية المتطرفة، والتي يشار إليها حتى من قبل العديد من الفئات الإسرائيلية على أنها إرهابية. يقول محللون إنه إذا ما تم تحالف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع نفتالي بينيت زعيم حزب "يميننا"، ومجموعة من القوميين المتطرفين الآخرين (الحركة الكهانية) فسيؤدي ذلك إلى واحدة من أكثر الحكومات يمينية وتطرفاً في تاريخ الكيان الغاصب. وتشير التوقعات إلى أن تحالف نتنياهو سيضم بدون شك رموز الأحزاب الدينية الأرثوذكسية المتطرفة، أخطرهما "الصهيونية الدينية"، وهو حزب يتسم قادته بالعنصرية والتطرف والإرهاب. وأحد أبرز قادتها، إيتمار بن غفير تلميذ الحاخام مئير كهانا، الذي صنفت الولايات المتحدة حزبه "كاخ" جماعة إرهابية بسبب عنصريته ضد العرب قبل اغتياله في نيويورك عام 1990. وقبل دخوله ائتلاف "الصهيونية الدينية" لخوض الانتخابات، كان إيتمار بن غفير، يتزعم حركة "المنعة اليهودية" التي تدعو إلى طرد الفلسطينيين أو قتلهم لكونهم عرباً، كما أنه معجب

بالإرهابي باروخ غولدشتين، الذي قتل 29 مصلياً وجرح العشرات وهم ركوع في صلاة الفجر في مجزة المسجد الإبراهيمي في الخليل عام 1994، بل ويعلق صورته في مكتبه الخاص. ويدعو بن غفير علناً إلى تدمير كل المساجد في الضفة الغربية وعلى رأسها المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه. وسبق أن وجهت عشرات لوائح الاتهام ضد بن غفير خلال نشاطه السياسي المتطرف، وأدين عدة مرات بارتكاب جرائم جنائية، بما في ذلك إثارة أعمال الشغب والاعتداء على الشرطة والتحريض على العنصرية ودعم منظمات إرهابية. وفي السياق، يترأس ائتلاف "الصهيونية الدينية" في الكنيست الجديد اليميني المتطرف "بتسلئيل سموتريتش" عضو مجالس المستوطنات الذي يؤيد طرد العرب بالكامل، والذي يرى أن "الجيش الإسرائيلي يجب أن يطلق النار على الشبان الفلسطينيين رداً على رشق الحجارة". ويرى سموتريتش أنه "لا يمكن للشعب اليهودي أن يعيش جنباً إلى جنب بسلام مع الفلسطينيين"، وأنه "لا حل يصلح للفلسطينيين إلا القوة ويجب عدم التسامح معهم مطلقاً، واستخدام سياسة الردع بهدم المنازل وطرده العائلات التي تنتج الإرهابيين".

في عام 2005، تم القبض على سموتريتش من قبل الشاباك (الامن العام) بتهمة التخطيط لهجوم إرهابي داخل إسرائيل، احتجاجاً على الانسحاب من غزة عام 2005، لكن في النهاية نجا من توجيه التهم له. كما يضم ائتلاف "الصهيونية الدينية" أيضاً الحاخام المتطرف آفي ماعوز، الذي عمل منذ سنوات طويلة بكل قوة على الاستيلاء على أراضي وبيوت الفلسطينيين في القدس وما حولها، وإدارة نظام الاستيطان في الضفة، مستغلاً المناصب العليا التي حظي بها في وزارات الداخلية و البناء والإسكان. وهو يعادي بقوة "المثلية الجنسية" في إسرائيل ويرأها أنها "كالانتحاريين الفلسطينيين الذين يريدون تدمير إسرائيل". وهو يشكل أيضاً تحدياً للدولة، التي تعمل بشكل نشط على تصوير نفسها بأنها "واحة صديقة للمثليين في الشرق الأوسط" على حد قول صحيفة ידיعوت احرونوت. وفي تعليقات مختلفة لباحثين متخصصين في الشأن الإسرائيلي، فإن الفوز الكبير لليمين المتطرف في الكيان يشكل دلالة على أن تصبح الحركة الكهانية ضمن النظام الصهيوني، الأمر الذي يعتبر أكبر وأعمق بكثير من السماح لداعش بالتنافس في الانتخابات والحصول على التمثيل في البرلمانات العربية والإسلامية، فهذه الحركة تجاهر بالدعوة إلى تدمير الأقصى وطرده الفلسطينيين وتسويغ قتل العرب لكونهم عرباً. وبالتالي فإن مشاركة الحركة الكهانية في الحكومة العتيدة ستكون لها تأثيرات هائلة على

الصراع والبيئة الإقليمية. وفي السياق، يقول الكاتب الإسرائيلي جدعون ليفي، أحد أشهر الصحفيين الإسرائيليين المنتقدين للاحتلال: "إن ائتلاف (الصهيونية الدينية) التي يتم تعريفها الآن في أوروبا دون تردد على أنه (حزب نازي جديد اخترق الكنيست)، لا توجد طريقة لتعريفه إلا بذلك الوصف". مضيفاً في مقالة منشورة له بصحيفة "هآرتس" الخميس 25 آذار 2021، أنه "لم يكن أي بلد في أوروبا ليجرؤ على إلحاق مثل هذا الحزب بحكومته. في أوروبا، يستحيل أن تمر مثل هذه الفاشية. لكن في إسرائيل، ها هو الائتلاف المتطرف يتجهز لدخول الحكومة المقبلة". من جانب آخر، علق ريتشارد سيلفرشتاين، الباحث والصحفي اليهودي الأمريكي، وصاحب مدونة Tikun Olam "المكرسة لفضح تجاوزات دولة الأمن القومي الإسرائيلي"، على فوز "الصهيونية الدينية" بالقول، إن أكبر الفائزين في الانتخابات الإسرائيلية هو ائتلاف "الصهيونية الدينية" المكون من تحالف لبعض العناصر الكهانية الأكثر تطرفاً في السياسة الإسرائيلية. مضيفاً أن قادة الحركة المتطرفين هؤلاء سيعملون بجد على مساومة نتتياهو للحصول على الحقائق الوزارية والامتيازات الأخرى مقابل دعمهم لائتلافه الحكومي. ويقول سيلفرشتاين في مقالة نشرت بموقع MEE البريطاني، إن "خطورة وصول هذه الحركة لمقاليد الحكم في إسرائيل أمر غير مسبوق، حيث إنه لم يروج أي زعيم إسرائيلي على الإطلاق لحزب كهاني بشكل صريح كما فعل نتتياهو، ناهيك عن ضمّه إلى الائتلاف الحاكم، مما يعني تمثيل مصالح جمهور المستوطنين، الأمر الذي سيوفر وصولاً كهانياً متطرفاً غير مسبوق إلى البروتوكولات والسلطة الإسرائيلية". ويستشهد الكاتب بأنه في عام 1988، كان حزب "كاخ" الذي أسسه الحاخام مئير كهانا - مُعلم بن غفير الذي فاز بالانتخابات الآن - خارج التيار الرئيسي للدولة تماماً، لدرجة أن الحكومة حظرت، وأعلنت كل من إسرائيل والولايات المتحدة أن كاخ منظمة إرهابية.

أما كيف سيؤثر وصول "الكهانيين" للسلطة على العلاقات الخارجية لإسرائيل وخصيصاً مع أمريكا، فيقول سيلفرشتاين، إن "هناك طريقة واحدة قوية يمكن للعالم من خلالها الرد على مغازلة نتتياهو لمؤيدي الإرهاب اليهودي، يمكن للحكومة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن تعلن أن هذه الحكومة غير مرغوب فيها، وأن ترفض التعامل معها، سيكون ذلك الأمر (نسخة دبلوماسية) لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات على إسرائيل (BDS)". "كما يمكن لقادة يهود الشتات أن يعلنوا أن نتتياهو قد ذهب بعيداً جداً، ويرفضون جمع الأموال لإسرائيل أو حضور اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين". ويرى

سيلفرشتاين في مقالته أن "الضغط الدولي قد ينجح في إحباط وصول هؤلاء إلى الحكم. وأن مثل هذا الضغط سيعمل على تعديل السلوك الإسرائيلي". وأنه يمكن لـ"الجبهة الموحدة من الحكومات الديمقراطية الغربية والزعماء اليهود في الشتات، أن يقدموا بياناً قوياً يحدد الخط الأحمر الذي تجاوزه إسرائيل". لكن مع ذلك، يقول الكاتب "إن احتمال حدوث ذلك يكاد يكون معدوماً، لأن إسرائيل متحدة في تصميمها على انتهاج سياسات التطرف والفصل العنصري.. العالم ليس موحدًا في معارضتها، العالم يقف متردداً بينما تحترق روما". و"الاستنتاج الأكثر وضوحاً للانتخابات الإسرائيلية الرابعة خلال عامين، هو أن إسرائيل أصبحت أكثر انقساماً عن ذي قبل، وأن النظام السياسي فيها أصبح أكثر تجزئة"، على حد قول الكاتب والصحفي الإسرائيلي المخضرم يوسي ميلمان. وإذا ما تم تحالف نتتياهو مع بينيت ومجموعة القوميين المتطرفين الآخرين (الحركة الكهانية) فسيؤدي ذلك إلى واحدة من أكثر الحكومات يمينية في تاريخ الكيان. وفي السياق، يقول ستيفن زونس، أستاذ العلوم السياسية في جامعة سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة، إن "الانجراف العام نحو اليمين المتطرف في إسرائيل قوي للغاية ومقلق للغاية". ويضيف: "إنه لأمر مدهش حقاً أن نرى إسرائيل -التي كانت خلال الثلاثين عاماً الأولى من وجودها يسيطر عليها بشكل ساحق تحالف يسار الوسط الذي صاغ نفسه على غرار الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا الغربية- أصبحت الآن في أيدي اليمين بقوة وشخصية سياسية فاسدة مثل نتتياهو".

خاتمة:

إن جوهر الاستراتيجية الصهيونية يقوم على ضم الأراضي الفلسطينية بعد تفرغها من أكبر نسبة من السكان لضمان التفوق الديموغرافي لصالح اليهود وإعلان يهودية الدولة، فما يحصل من تضيق وحصار وإرهاب ضد السكان الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة يندرج ضمن المخطط السابق، وهو تهجير منظم للعرب وإحلال ممنهج لليهود. والمخطط الذي كشف عنه سموتريتش قد يصبح حقيقة ما لم يقف الشعب الفلسطيني ومن خلفه الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم في وجهه، والعمل على إفشاله عبر وحدة وطنية حقيقية قائمة على برنامج المقاومة ومواجهة الاحتلال الصهيوني وقلب الطاولة بوجه العالم .

هنا تبرز أحزاب أقصى اليمين التي يمثلها بن غفير وحزبه (القوة اليهودية)، وبتسلئيل سموتريتش وحزبه (الاتحاد الوطني)، والتي تمثل الآن الأمل الوحيد لنتنياهوو ليتخطى عتبة 61 مقعداً في الكنيست ويتمكن من تشكيل حكومته وذلك بعد تحالف بن غفير وسموتريتش في قائمة (الصهيونية الدينية). ومن الجدير بالذكر أن هذه الأحزاب تمثل في رأي الكاتب الإسرائيلي باراك رافيد تجسيداً لفكرة "التفوق اليهودي"، التي يشبّهها في مقالٍ نشره على موقع axios بحركات تفوق العنصر الأبيض الأمريكية مثل حركة KKK. والطريف في هذه التوليفة المتوقعة لتحالفات نتنياهو أن بن غفير حين حاول أن يخفف من وطأة تحالفه مع نتنياهو، وأن يبعد اسمه عن اسم أستاذه الحاخام مائير كاهانا مؤسس حركة (كاخ) العنصرية، صرح لراديو FM 103 الإسرائيلي بأنه "لا يعتقد بوجود طرد جميع العرب من أرض إسرائيل.. أي أنه يمكن إبقاء جزء منهم فقط! ويبدو أن نتنياهو يحاول استغلال هذه الأحزاب المتطرفة اليوم بما يضمن تمكنه من حماية نفسه من قضايا الفساد التي تلاحقه منذ سنوات، ولعل هذا ما دعاه إلى الاتفاق مع بن غفير وسموتريتش على توزيع فائض الأصوات مع قائمتها (الصهيونية الدينية)، وذلك خوفاً من تشتت أصوات اليمين كما حدث في انتخابات آذار عام 2020، حين أصر حزب (القوة اليهودية) على البقاء في السباق الانتخابي وحده، وحصل على عشرات الآلاف من أصوات اليمين المتطرف التي خسرها معسكر نتنياهو، ولكن تلك الأصوات في الوقت نفسه لم تسمح لحزب (القوة اليهودية) بتجاوز العتبة المطلوبة لدخول الكنيست، فخسر الحزبان.

الأمر اليوم مختلف، وانضمام قائمة (الصهيونية الدينية) بزعامة سموتريتش وبن غفير سيضمن لهما أن يكونا جزءاً من صناعة السياسة الإسرائيلية القادمة فيما لو نجح نتنياهو بتحقيق حلمه بتشكيل حكومة يمينية منفرداً عن اليسار الصهيوني. وفي هذا الصدد ينبغي أن لا ننسى أن نتنياهو صرح للقناة 20 الإسرائيلية أن بن غفير سيكون عضواً في الائتلاف الحاكم على الرغم من أنه لن يكون وزيراً في الحكومة المقبلة. ويبدو أن تصريح نتنياهو هذا جاء لمحاولة تخفيف ضغط الانتقادات التي طالته لربط اسمه بشخصية مثل (بن غفير) المرتبط حكماً بحركة (كاخ) والحاخام (كاهانا)، فتلك الانتقادات تجاوزت المجتمع الإسرائيلي إلى أن وصلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي انتقد فيها عدد من جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل هذه الخطوة بسبب سمعة (بن غفير) وقائمة (الصهيونية الدينية) السيئة.